تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.
دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية

د. حملاوي ابتسام

أستاذ محاضر قسم "أ" – جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

ibtissem820@yahoo.fr

الملخص:

تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، خيارا إستراتيجيا لتنويع مصادر الدخل ولمواجهة الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وللتغلب على التحديات العديدة التي تطرحها الأسواق الخارجية وكذا زيادة مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي.

انطلاقا من هذا الدافع، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإيجاد سبيل أو مخرج للتنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السببي "دراسة قياسية" لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي. لنتوصل في الأخير إلى اكتشاف ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصادرات غير النفطية، تنويع مصادر الدخل، بدائل النمو، اقتصاد ما بعد المحروقات.

Résumé:

La promotion des exportations de non-huile en l'Algérie, est considérée comme un choix stratégique, pour diversifier les sources de revenus et pour contrer les répercussions négatives sur les pris de pétrole sur les marchés mondiaux.

Ce document était une tentative de trouver un moyen de

sortir de la diversification économique en Algérie, à partir d'utilisation d'une approche analytique descriptive et l'approche causale une "étude standard" de l'impact des exportations non pétrolières sur la croissance économique. Allons enfin à détecter la faible contribution des exportations non pétrolières aux exportations nationales totales, ce qui a affecté négativement le taux de croissance du PIB, et une relation de cause à effet unique allant de la croissance du PIB à la croissance des exportations hors du secteur des hydrocarbures.
Mots-clés: diversification des exportations, les exportations non pétrolières, diversifier des Ressources de revenue, Alternatives de croissance, Après l'économie de carburant.

المقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي حجر الزاوية وهدفا إستراتيجيا في المخططات التنموية الاقتصادية بالجزائر؛ بهدف الخروج من معضلة الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات والتخلص من تبعات عدم الاستقرار الاقتصادي المصاحب لتغيرات أسعار النفط. وذلك من خلال السعي لتطوير القطاعات غير النفطية وخلق مصادر دخل جديدة عن طريق تعزيز الصادرات غير النفطية. من هذا المنطلق تبرز أهمية التوجه نحو الصادرات غير النفطية، لذلك أولت الجزائر أهمية كبرى لضرورة تبني إستراتيجية جادة وفعالة لتعزيز وترقية الصادرات غير النفطية.

إلى جانب ذلك، تعمل الجزائر حاليا على تعزيز موقعها في التجارة الدولية، من خلال الاهتمام بالقطاعات ذات الميزة النسبية. هذا التحدي يفرض عليها اتخاذ تدابير وإجراءات لتحفيز التصدير، وتوفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية وتحقيق فائض يؤمن التأثيرات السلبية للتقلبات والأزمات الاقتصادية، وزيادة نمو الصادرات غير النفطية بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

على ضوء هذه التحديات، يتبادر إلى الأذهان التساؤل الرئيس

الآتي: **ما مدى أهمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري؟**

تنجر عن هذا التساؤل أسئلة مهمة أخرى مثل:

– ما هي العراقيل التي تواجه الصادرات الجزائرية خاصة غير النفطية منها في الأسواق العالمية خاصة ؟

– ما هو تأثير الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟

– ما هي الآليات والسبل الفعالة لتحفيز النمو الاقتصادي الوطني خارج قطاع المحروقات؟

للإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا الفرضيات الآتية:

– تساهم الصادرات غير النفطية بصفة فعالة في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

– وجود تأثير متبادل بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات.

– إتباع سياسات اقتصادية ذكية وجادة يؤدي على خلق بيئة وفرص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

للإجابة على الأسئلة السابقة، انتهجنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السببي "دراسة قياسية" لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي. وفق خطة شملت المقدمة، والمحور الأول النمو الاقتصادي والتصدير غير النفطي في الجزائر. وتضمن مفهوم النمو الاقتصادي والعقبات التي تعترض سبيل التصدير غير النفطي، إضافة إلى الإجراءات الواجب إتباعها لترقية الصادرات خارج المحروقات. أما المحور الثاني، شمل دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي. ثم خاتمة وأهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها.

المحور الأول: النمو الاقتصادي والتصدير غير النفطي في الجزائر.

1- مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[1]". كما يعرف على أنه "نتاج الموقف الوضعي وأنه يعود لمفهوم ضيق كمي وقابل للقياس متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي. ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها تظل مفهوما ذا طبيعة اقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه دون تحولات أساسية في هيكلة وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة، أي دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي[2]". كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي، في دولة ما خلال مدة زمنية معينة[3]".

نلاحظ أن التعريفين السابقين يشيران إلى أن النمو الاقتصادي عبارة عن زيادة مستمرة في الناتج الوطني الحقيقي. وهو في نفس الوقت مقياس كمي قابل للقياس وتلقائي نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية.

---

[1] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 73.

[2] مشورب إبراهيم، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 31.

[3] عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 268.

2- خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر: وهي تتمثل في[1]:

- تمدد النمو الاقتصادي. أي أن النمو ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة عادة ما تمتلك نفس التجهيزات وتكون لها نفس الإنتاجية، ولم يكن هذا النمو نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال.
- ارتفاع تكلفة النمو الاقتصادي. لأنه يتطلب ضخ أموال كبيرة لكسب نقطة واحدة في نمو الناتج الداخلي الخام. هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنفقات العمومية، التي تمولها الدولة بواسطة إيرادات المحروقات
- يعتبر النمو الاقتصادي الجزائري نموا عابرا، لأنه مرتبط بأحوال أحوال أسواق النفط العالمية، فكلما بقيت أسعار البترول مرتفعة كلما كانت الدولة قادرة على تمويل هذا النمو. والعكس صحيح.

3- العقبات التي تعترض الصادرات غير النفطية:

3-1. العقبات المرتبطة بالطلب الخارجي: تمثل ظروف الطلب العالمي أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على الصادرات الجزائرية غير النفطية، نوضحها كالآتي:

أ/ القيود الحمائية: تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية العديد من القيود التي تؤثر على تنافسيتها، خاصة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية. خاصة ما تعلق منها بالمعايير البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية.

ب/ تحديات المنافسة الخارجية: الصادرات غير النفطية الجزائرية غير متكافئة مع المنتجات المماثلة لها في تلك الدول من حيث الجودة والسعر.

[1] عبد المجيد بوزيدي، **خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر**، جريدة الشروق اليومي، العدد 1867 بتاريخ: 2006/12/14.

3-2.العقبات المتعلقة بعرض الصادرات غير النفطية:

تعاني الصادرات غير النفطية جملة من العقبات المتعلقة بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستويات الجودة والتبعية التكنولوجية والتسويق الدولي. تتمثل هذه العقبات فيما يأتي:

أ/ ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي: بسبب تشابك ضيق حجم السوق المحلية مع الطرق الفنية للإنتاج.

ب/ التبعية التكنولوجية: يتأتى مصدر للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية من استيراد الآلات والمعدات نظرا لضعف القاعدة التكنولوجية الجزائرية. إضافة إلى استيراد القطاع الخاص المعدات المستخدمة، التي لا تحقق المواصفات القياسية للإنتاج.

ج/ انخفاض مستويات الجودة: إن المنتجات الجزائرية غير مطابقة لمعايير الجودة العالمية، بسبب عدم تطبيق نظام الجودة الشاملة 900 ISO. فانخفاض الوعي حول أهمية المواصفات القياسية العالمية أو المعايير الجزائرية المحددة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة، تعد من أكبر العقبات التي تعترض التصدير[1].

د/ مشاكل التسويق الدولي: يؤدي نقص الخبرة التسويقية خاصة لدى المصدرين الجدد إلى انعدام الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومستويات أسعارها.

4- اللجوء إلى إستراتيجية تنمية الصادرات.

لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية في المدى الطويل، لابد من تحقيق

[1] نوري منير ولجلط إبراهيم، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 10/9 نوفمبر 2010 ، ص07.

الأهداف الفرعية الآتية[1]:

- تركيز الاستثمارات المحلية والأجنبية على الأنشطة الإنتاجية التصديرية. وذلك من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار التصديري.
- تنويع قطاع التصدير بإحداث تغييرات نوعية وكمية على المنتجات التصديرية، والتخلص من التركيز الجغرافي للصادرات غير النفطية من خلال استهداف مناطق جغرافية جديدة، كالدول الإفريقية والدول العربية.
- جعل قطاع التصدير هو القطاع الرئيس لنقل واكتساب التكنولوجيا.

يترتب على تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات جملة من المكاسب. والحكم على مدى نجاحها يكون من خلال الملامح والمظاهر التي تعكس مدى بلوغ هذه الإستراتيجية لأهدافها.

4-1. مكاسب إستراتيجية تنمية الصادرات: تتنوع وتتعدد مكاسب هذه الإستراتيجية بالشكل الذي يعزز ويدعم فرص النمو.

أ/ المكاسب المحققة على المستوى الكلي: وهي تتمثل فيما يأتي:

- التغلب على ضيق السوق المحلية ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- استغلال المزايا النسبية المتوفرة، وتطوير أساليب الإنتاج الصناعي وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات المزايا النسبية المتاحة[2].
- المساهمة في تقليص البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

---

1 كمال عايشي، **إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال الفترة 2003/1990**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص 357-358.

2 بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب بن امحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 168.

- اعتماد سعر صرف واقعي.
- تتيح الأسواق الدولية والمنافسة المعلومات للمنتجات المحلية عن الأسواق والمنتجات المنافسة، والتطور التكنولوجي الحاصل.
- تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير[1].

ب/ المكاسب المحققة للمؤسسة: تتمثل هذه المكاسب في:

- رفع قيمة رقم أعمال المؤسسة، التي ستتمكن بالتصدير من توسيع أسواقها وتحقيق عوائد.
- إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة أو زبون واحد، خاصة في حالات الركود أو تراجع الطلب في السوق المحلية.
- تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية، ومواكبة تطور عملية التصنيع من حيث الجودة والنوعية والكمية.
- تحقيق مردودية عالية، في حالة ما إذا كانت التكاليف مغطاة من خلال العمليات المحلية، أو من خلال وسائل تمويلية أخرى.

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي.

نستخدم المنهجية السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين معدل نمو الصادرات غير النفطية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يمثل النمو الاقتصادي.

1- منهجية الدراسة: تعتمد منهجية قياس أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي على تحديد اتجاه العلاقة بين هذين المتغيرين.

[1] بوزيان العربي، **سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 32.

من خلال استخدام اختبار "قرنجر". وهذا يتطلب أولا اختبار جذور الوحدة لبيانات الدراسة، لتحديد مدى سكون السلاسل الزمنية، ويتم ذلك باستخدام اختبار " ديكي فولر" Dikey-Fuller 1979.

أ/ اختبار جذور الوحدة: عادة ما تؤثر البيانات الاقتصادية بتغيراتها الهيكلية على سكون سلاسل الزمنية. لذلك لابد من تحديد درجة السكون قبل اختبار السببية، فإذا كان المتغير ساكنا، فهو لا يحمل جذور الوحدة، وبالتالي فهو متكامل مع الدرجة الصفرية. وإذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى العام وساكن عند مستوى الفروق الأولى، فهذا يعني أنه متغير متكامل من الدرجة الأولى. أي أن السلسلة xt متكاملة من الدرجة d إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق d. أي تحوي عدد d جذر وحدة. يتطلب اختبار السكون تطبيق اختبار "ديكي فولر" للكشف عن وجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية. وبالإمكان توضيح اختبار "ديكي فولر" في المعادلة الآتية:

$$\Delta\gamma_t = \beta_1 + \alpha\,\gamma_{t-1} + u_t$$

تمثل y_t السلسلة الزمنية المراد اختبارها. ويمثل Δ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية. ويمثل ut الحد العشوائي في النموذج. ثم نقوم بالمقارنة من خلال إحصائية ستويدنت T. فإذا كانت الإحصائية T المحسوبة أكبر من الإحصائية T المجدولة فإننا نرفض فرض عدم وجود جذر وحدة في السلسلة، أي السلسلة مستقرة. وإذا كانت الإحصائية T المحسوبة أقل من الإحصائية T المجدولة، فإننا لا نرفض فرض وجود جذر وحدة في السلسلة، أي السلسلة غير مستقرة. وإذا كان الحد العشوائي في النموذج أعلاه يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد من الفروق المبطأة، لتصبح معادلة جذور الوحدة كالآتي:

$$V_{\gamma_t} = B_1 + B_2 t + \alpha_1 \sum_{I=1}^{M} V_{\gamma_{t-1}} + \varepsilon_t$$

يسمى هذا النموذج باختبار "ديكي فولر المطور"، حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتيا. ويستخدم عادة معيار Akaike ومعيار Shwarz لتحديد طول الفجوات الزمنية M. ثم نختبر فرض العدم بوجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية، والفرض البديل بعدم وجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية، من خلال المقارنة كما ذكر سابقا بإحصائية ستويدنت.

ب/ اختبار قرانجر للسببية Test de Granger: أشار "قرانجر" إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتين زمنيتين متكاملتين، فإنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل. فالسببية حسب "قرانجر" تعني أنه إذا كان المتغير x يسبب المتغير y فهذا يعني أنه يمكن توقع قيم المتغير y بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية للمتغير x. ولإجراء أي اختبار بالمنهجية السببية مثلا x يسبب y، فإن ذلك يتطلب وضع فرضية العدم التي تتضمن أن x لا تسبب y. وبعد ذلك يتم حساب إحصائية "فيشر" F على النحو الآتي:

$$F = (N - K)\frac{(RSS_R - RSS_{UR})}{\alpha(RSS_{UR})}$$

حيث أن RSS_R و RSS_{UR} تمثل مجموع البواقي في النموذج الأول والثاني على التوالي و N عدد المشاهدات و K تمثل التأخر. ثم نقوم بإجراء المقارنة. إذا كانت قيمة الإحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الإحصائية المجدولة عند درجات حرية $K-1$ و $N-1$ فيتم رفض فرضية العدم وبالتالي فإن x لا يسبب y.

2- بيانات الدراسة: تمتد فترة الدراسة من سنة 1970 إلى 2010، لسلسلتي معدل نمو الصادرات غير النفطية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. تم اختيار هذه الفترة طبقا لمعيار مدى توفر البيانات

للمتغيرات لكل سنوات الدراسة. والاعتماد على القيم الحقيقية لتفادي آثار التضخم، وتم حساب معدل النمو بالعلاقة الآتية: (سنة المقارنة على سنة الأساس) مضروب في مائة) مطروح منه مائة)، سنة الأساس هي سنة 1970.

3/اختبار استقرار السلاسل الزمنية. قمنا باختبار جذور الوحدة للسلسلتين PIB و XNP باستخدام اختبار "ديكي فولر" عند مستوى ثقة 01 بالمائة و05 بالمائة و10 بالمائة. وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 4.0.

- **السلسلة الزمنية PIB:** يتم اختبار جذور الوحدة للكشف عن خصائص السلسلة الزمنية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتأكد من مدى سكونها أو استقرارها، وتحديد رتبة تكامل المتغير PIB. وبتطبيق اختبار "ديكي فولر" تحصلنا على النتائج الآتية:

الجدول -1- تقدير اختبار ADF على السلسلة PIB

ADF TestStatistic	0.158386	1% critical Value*	-4.2092
		5% critical Value	-3.5279
		10% critical Value	-3.1949

*Markinnon critical valies for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable : D(PIB)
Method : Least Squares
Date :09/23/11 Time : 18 :13
Sample(adjusted) : 1972 2010
Included observation : 39 after adjusting endpoints

Vriable	coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
PIB(-1)	0.010294	0.064994	0.158386	0.8750
C	-5.490648	21.96944	-0.249922	0.8041
@ TREND(1971)	1.822795	1.929696	0.944602	0.3512

R-squared	0.135972	Mean depenent var	35.04923
Adjusted R-squared	0.087971	S.D. dependent var	64.9111
S.E.of regression	61.99030	Akaike info criterion	11.16564
Sum squared resid	138340.7	Schwarz criterion	

			11.29360
Log likelihood	-214.7299	F-statistic	2.832668
Durbin-Was-tson stat	2.354803	Prob(F-statistic)	0.072027

من الجدول يمكن اختبار فرضية العدم. حيث توضح النتائج أن قيمة T المحسوبة 0.158 أصغر بالقيمة المطلقة من T الجدولية 4.209 – 3.527– ، 3.194– ، عند درجات معنوية 01 بالمائة و05 بالمائة و10 بالمائة على التوالي. ومنه نقبل فرض عدم وجود جذور الوحدة، وبالتالي فالسلسلة الزمنية PIB غير مستقرة. ونستعمل اختبار "ديكي فولر" المطور ADF لجعلها مستقرة كما يأتي:

الجدول –2– تقديرات ADF المطور على السلسلة PIB

ADF Test Statistic	-7.081392	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/11 Time: 18:13
Sample(adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.217774	0.171968	-7.081392	0.0000
C	-9.893410	21.11779	-0.468487	0.6423
@TREND(1971)	2.549345	0.952401	2.676757	0.0112

R-squared	0.590497	Mean dependent var	4.154737
Adjusted R-squared	0.567097	S.D. dependent var	93.29816
S.E. of regression	61.38589	Akaike info criterion	11.14789
Sum squared resid	131887.9	Schwarz criterion	11.27718
Log likelihood	-208.8100	F-statistic	25.23472
Durbin-Watson stat	1.927560	Prob(F-statistic)	0.000000

بعد إجراء اختبار جذور الوحدة للفروق الأولى للسلسلة PIB وجدنا أن قيمة T المحسوبة 7.081- أكبر من قيمة T المجدولة 4.216 – و3.531- و3.196- عند درجات معنوية 01 بالمائة و05 بالمائة و10 بالمائة على التوالي. وبالتالي نرفض فرض عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة. وهذا يعني أن السلسلة PIB مستقرة عند الفروق الأولى.

- **السلسلة الزمنية XNP:** بعد إجراء اختبار "ديكي فولر" على السلسلة الزمنية لمعدل نمو الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2010/1971 للكشف عن جذور الوحدة تحصلنا على النتائج الآتية:

الجدول-3- تقدير اختبار DF على السلسلة XNP

ADF Test Statistic	-2.448150	1% Critical Value*		-4.2092
		5% Critical Value		-3.5279
		10% Critical Value		-3.1949

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XNP)
Method: Least Squares
Date: 09/23/11 Time: 18:47
Sample(adjusted): 1972 2010
ncluded observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XNP(-1)	-0.292239	0.119371	-2.448150	0.0194
C	-34.20342	14.69026	-2.328305	0.0256
@TREND(1971)	1.573480	0.590894	2.662882	0.0115
R-squared	0.174562	Mean dependent var		4.048974
Adjusted R-squared	0.128704	S.D. dependent var		30.14565
S.E. of regression	28.13892	Akaike info criterion		9.585988
Sum squared resid	28504.77	Schwarz criterion		9.713954
_og likelihood	-183.9268	F-statistic		3.806595
Durbin-Watson stat	2.337788	Prob(F-statistic)		0.031646

توضح نتائج اختبار AD أن قيمة T المحسوبة 2.448- أصغر من قيمة T المجدولة 4.209 -، 3.527-، 3.194 -، عند درجة معنوية 01 بالمائة و05 بالمائة و10 بالمائة على التوالي. ومنه نقبل فرض عدم وجود جذور الوحدة ونرفض الفرض البديل، وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة. ومن ثم نقوم باختبار سكون الفرق الأول

بتطبيق اختبار "ديكي فولر" المطور. فكانت النتائج كالآتي:

الجدول -4- اختبار ديكي فولر المطور لفروقات XNP

ADF Test Statistic	-8.700367	1% Critical Value*	-4.2165
		5% Critical Value	-3.5312
		10% Critical Value	-3.1968

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XNP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/11 Time: 18:47
Sample(adjusted): 1973 2010
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XNP(-1))	-1.417869	0.162967	-8.700367	0.0000
C	-7.785539	9.741388	-0.799223	0.4296
@TREND(1971)	0.635993	0.420857	1.511184	0.1397

R-squared	0.684722	Mean dependent var	1.857632
Adjusted R-squared	0.666706	S.D. dependent var	48.98253
S.E. of regression	28.27840	Akaike info criterion	9.597730
Sum squared resid	27988.38	Schwarz criterion	9.727014
Log likelihood	-179.3569	F-statistic	38.00657
Durbin-Watson stat	2.192775	Prob(F-statistic)	0.000000

من خلال نتائج الاختبار، تظهر قيمة T المحسوبة 8.700- أكبر من قيمة T المجدولة 4.216-، 3.531-، 3.196-، عند مستوى درجات الحرية 01 و05 و10 بالمائة على التوالي. وهذا يؤدي إلى رفض فرض عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة، مما يدل أن السلسلة مستقرة عند الفروق الأولى. وبعدما أصبحت متغيرات الدراسة مستقلة، أصبح بالإمكان إجراء اختبار قرانجر للسببية.

يتضح مما سبق، أن السلسلتين الزمنيتين ليستا مستقرتين في المستوى العام، ومستقرتين عند الفروق الأولى. وكل متغير على حدى يعتبر متكاملا من الدرجة الأولى طالما الفرق الأول لكل منهما متكامل من الدرجة صفر. وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفرض أن أغلب المتغيرات الكلية تكون غير مستقرة في المستوى العام وتصبح مستقرة عند الفروق الأولى.

4- العلاقة السببية بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي: لمعرفة العلاقة بين معدل نمو الصادرات غير النفطية

ونمو الناتج المحلي الإجمالي، نبحث عن العلاقة السببية بين هذين المتغيرين للكشف عن وجود واتجاه هذه العلاقة من خلال اختبار فيشر للحالتين. الحالة الأولى هي أن نمو الصادرات غير النفطية يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي. ونقوم باختبار فرض العدم القائل بأن نمو الصادرات غير النفطية لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي. والحالة الثانية هي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب نمو الصادرات غير النفطية. ونقوم باختبار فرضية العدم القائلة بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب نمو الصادرات غير النفطية. بتطبيق اختبار "قرانجر" باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 4.0 نحصل على

شكل: اختبار السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/23/11 Time: 21:36
Sample: 1971 2010
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
XNP does not Granger Cause PIB	38	0.81727	0.45038
PIB does not Granger Cause XNP		2.96820	0.06525

يوضح الشكل أن في الحالة الأولى وجدنا قيمة إحصائية F المحسوبة 0.81727 أصغر من قيمة F المجدولة 2.84 عند مستوى معنوية 10 بالمائة. وبالتالي تقبل فرض العدم القائل بأن نمو الصادرات غير النفطية لا يسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن العلاقة بين نمو الصادرات غير النفطية ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير معنوية، ويفسر هذا بضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، التي لم تتجاوز أربعة بالمائة من إجمالي الصادرات طيلة فترة الدراسة.

في الحالة الثانية، وجدنا قيمة إحصائية F المحسوبة 2.96820 أكبر من قيمة F المجدولة 2.84 عند مستوى معنوية 10 بالمائة. وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب نمو الصادرات غير النفطية. وهذا يدل أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات غير النفطية معنوية. وهذا راجع لجهود الدولة في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، عن طريق تدعيم القطاعات التصديرية بالوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية، إضافة إلى المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية الصادرات، وتمكن الحكومة من جلب بعض الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها للقطاعات التصديرية.

مما سبق، نستنتج عدم وجود علاقة سببية متجهة من الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي. بينما توجد علاقة سببية متجهة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات غير النفطية خلال فترة الدراسة 2010/1971. وهذا يدعم علاقة التكامل المشترك بينهما، حيث تفترض النظرية وجود علاقة سببية من واحد كحد أدنى بين المتغيرين إذا كانا متكاملين.

خاتمة:

إن أهم النتائج الممكن التوصل إليها، هي أن الصادرات غير النفطية بقيت تسجل نسبا هامشية في الصادرات الإجمالية الجزائرية، وهذا أدى إلى ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي لعدم قدرة الدولة على التصدير من جهة، والتوجه المتزايد نحو الاستيراد من طرف القطاعين الخاص والعام بدل التوجه للتصدير وإنتاج سلع تصديرية جديدة.

من جهة أخرى أوضحت الدراسة القياسية لأثر الصادرات غير

النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010/1970، وجود علاقة سببية تسير في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات غير النفطية. وهذا راجع لسعي الدولة إلى توجيه جزء من ناتجها لتشجيع الإنتاج المحلي نحو التصدير و تقديم الدعم للمصدرين ومحاولة توسيع قاعدة القطاعات الإنتاجية التصديرية خاصة قطاع الصناعات التحويلية. كما توصلت الدراسة إلى عدم صحة أن الصادرات غير النفطية تساهم بصفة فعالة في رفع النمو الاقتصادي في الجزائر.

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات الآتية:

- حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية.
- الاهتمام بالبحث والتطوير لتطوير التقنية وترقية الشراكة في المجال غير النفطي.
- الاعتماد على التصدير من خلال التخصص في فروع إنتاج السلع كثيفة العمل[1].
- رفع جودة الإنتاج بما يتماشى مع رغبات الأفراد ومع المعايير الدولية وشروط المنافسة العالمية.
- تقديم الدعم الفني للمصدرين، الذي يشمل الخدمات المساندة للقطاع التصديري كالأبحاث والبيانات والمعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة المتخصصة في التصدير.

[1] محمود حامد محمود عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، مصر، 2006، ص 34.

المراجع المعتمدة:

- بلعزوز بن علي ومحمدي الطيب بن امحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- محمود حامد محمود عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
- مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
- نوري منير ولجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 10/9 نوفمبر 2010.
- بوزيان العربي، سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه والإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
- كمال عايشي، إمكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال الفترة 2003/1990، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005.

– عبد المجيد بوزيدي، خصائص النمو الإقتصادي في الجزائر، جريدة الشروق اليومي، العدد 1867 ، بتاريخ: 2006/12/14.